

التقرير الاقتصادي الشهري

مارس 2022

أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية:

1.1 تقرير المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي، مارس 2022:

تضمن هذا التقرير، وهو الأول منذ مارس 2020، تقييماً شاملاً لأوضاع الاقتصاد الكويتي، من وجهة نظر الصندوق. ومن المهم الإشارة، قبل العرض، بأن نتائج المتغيرات الاقتصادية الكلية، الواردة بالتقرير، هي سابقة لتطورات السوق النفطي (خاصة أسعار برميل النفط)، والنتائج الاقتصادية الأخرى، الناتجة عن الحرب الأوكرانية / الروسية (خاصة معدل التضخم).

وحدد التقرير، في البداية، العائق السياسي، صفحة 5، الذي يحدّ من التعامل مع المخاطر المالية وتنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي. وثمّن التقرير استجابة وتكيف الجهات المسؤولة مع نتائج جائحة كورونا. وأشار ضمن التطورات الحالية، الصفحات 6 – 10، الى شدة آثار الجائحة، ونسبة عجز الموازنة العامة للدولة من الناتج المحلي الاجمالي عام 2021/2020، البالغ (16.6%)، وتوقع تحول النسبة الى فائض عام 2022/2021، واستمرار وضع فائض الحساب الجاري بميزان المدفوعات، ودور السياسة المالية الحصيفة في استمرار نمو الإئتمان المحلي، وتكيف الأسواق المالية مع نتائج الجائحة.

وحدد التقرير الآفاق الاقتصادية، الصفحة 10، في (أ) توقع استقرار الاقتصاد خلال الأجل المتوسط، وتوقع مساهمة الإيرادات النفطية المرتفعة في تحسين رصيد موازنة 2023/2022، وفي (ب) المخاطر، صفحة 11، التي حددها في احتمال استمرار انتشار الجائحة، والتأخر في الإصلاح الهيكلي، وآثار تقلبات أسعار النفط، والقيود السياسية أمام الإصلاح.

وفي مجال مناقشة السياسات، الصفحات 11 – 21، تطرق التقرير الى: السياسات القصيرة الأجل وانخفاض التخوف المالي، لغاية الآن، وإمكانية تغيير هذا الوضع حسب تطورات الجائحة، وأسعار

النفط. مع أهمية إقرار قانون الدين العام، ودعم الصندوق للسياسة النقدية الهادفة لإستمرار الاستقرار المالي (الأسواق المالية، وليس المالية العامة، معدّ التقرير). كما أشارت هذه السياسات قصيرة الأجل إلى أهمية تعزيز الإستدامة المالية، والخارجية (وهنا أشار تقرير الصندوق إلى عدم الإتساق Inconsistency بين الإستدامة طويلة الأجل ، وعدالة التوزيع بين الأجيال Intergenerational Equity، وفقا لحسابات الصندوق، وأن المصدّات المالية Financial Buffers تتجه للإنخفاض في الأجل المتوسط. كما أن هناك حاجة ملحة لتعبئة الإيرادات، وترشيد النفقات العامة كشرط لضبط أوضاع المالية العامة Fiscal Consolidation.

وأشار التقرير، هنا، إلى رأي الهيئات المحلية في مجال السياسات قصيرة الأجل، ومنها على جانب الإيرادات:

(أ) تطبيق ضريبة القيمة المضافة (5%)، خلال الأجل المتوسط. (ب) رسوم على التبغ. (ج) توسيع الوعاء الضريبي لضريبة الشركات لتشمل الشركات المحلية (تشمل الآن الشركات الأجنبية، ما عدا شركات دول مجلس التعاون، معدّ التقرير).

أما السياسات المقترحة، بالأجل القصير، على جانب النفقات، فمنها:

(أ) إصلاح المنافع الإجتماعية و(ب) تسهيل الخفض التدريجي للإجور العامة، ودعم الطاقة، والكهرباء والماء، ودعم العمالة، وإصلاح الأنظمة الإجتماعية. وسوف يترتب على هذه السياسات مكاسب تقدر، من جانب الإيرادات العامة، بحوالي (6.4%) من الناتج المحلي الإجمالي، وبحوالي (4.1%) من جانب النفقات العامة، بحلول السنة المالية 2028/2027، حسب تقديرات الصندوق (المشار إليها في الجدول رقم 1، صفحة 15، بمتن التقرير).

وأستمر الصندوق في تأييد إدارة سعر الصرف الحالية (المعتمدة على سلّة العملات)، ودعمه للجنة الإستقرار المالي، المنشأة حديثاً، عام 2021، ببنك الكويت المركزي. وتأييده لأسعار الفائدة ذات السقوف المنخفضة، لدعم التسهيلات الإئتمانية، خاصة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ودعمه، أيضاً، لإجراءات الحوكمة في سوق الأوراق المالية.

كما أشار الصندوق، ضمن السياسات قصيرة الأجل، الى الحاجة لمجموعة من الإصلاحات (الشاملة) والمستهدفة للاختلالات العميقة Deeply Rooted، والمعيقة لتحقيق معدلات نمو حقيقية مستدامة (في القطاع غير النفطي). ومن هذه السياسات: محاربة الفساد، وتوفير بيئة أعمال ملائمة، وتحسين نوعية التعليم. وذلك للتمكن من استيعاب حوالي (100000) من الداخلين الجدد لسوق العمل، خلال الأجل المتوسط. وحسب تقدير الصندوق، بعد أخذ عدد من سوف يتقاعد ضمن هذا الأجل، فهناك حاجة لخلق حوالي (64) ألف وظيفة جديدة. وهذا يستدعي أن تتم مضاعفة معدل نمو القطاع غير النفطي (ليصل الى حوالي 5.5% في السنة المالية 2027 / 2028، مقارنة مع 3.4% في 2021 / 2022، حسب تقديرات الصندوق) ليتمكن من هذا الإستيعاب.

وفيما يتعلق بـ "تقييم فريق عمل الصندوق" فقد أشار التقرير الى:

(أ) أهمية حل القيود السياسية أمام الإصلاح، رغم وجود بوادر في هذا الإتجاه. (ب) تأقلمت، وتكيفت، السلطات المحلية مع نتائج جائحة كورونا، وحدّت من أثارها السلبية. (ج) الحاجة لأسعار نفط مرتفعة (تم اعداد التقرير قبل ارتفاعات أسعار النفط الحالية، معدّ التقرير)، والحاجة للضبط المالي لدعم الإستدامة المالية. (د) الحاجة الى إطار مالي متوسط الأجل (أي موازنة عامة متوسطة الأجل، معدّ التقرير). (هـ) تأييد فريق البعثة لسياسة سعر الصرف الحالية. (و) الأهمية الملحة

لجدول زمني للإصلاح الهيكلي بهدف تحقيق النمو الشامل Inclusive Growth. (ز) تقترح البعثة أن يكون تقرير المادة الرابعة القادم على أساس دورة الإثنى عشر شهرا 12 Month Cycle.

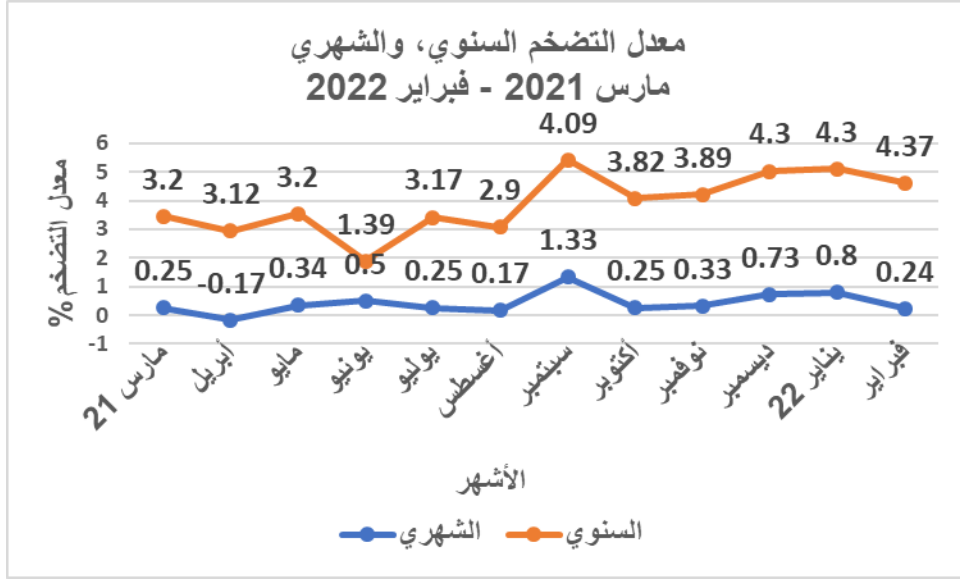
2.1 إسناد المشاريع في الربع الأول من 2022:

وفقا لمجلة MEED المتخصصة، إنخفض عدد المشروعات المسندة Awarded Projects خلال الربع الأول من عام 2022، مقارنة بالربع المناظر عام 2021. حيث بلغ إجمالي قيمة هذه المشروعات في الربع الأول من العام الجاري حوالي (110) مليون دينار، وبانخفاض بلغ (81%) على أساس ربع سنوي. وتصدر قطاع النقل قيمة المشروعات المسندة في الربع الأول من 2022، وبقية (66) مليون دينار، ثم مشروعات الكهرباء بقيمة (32) مليون دينار، مشروعات البناء والتشييد (12) مليون دينار. علما بأن إجمالي قيمة المشروعات المخطط لها لعام 2022 يبلغ حوالي (1347) مليون دينار.

3.1 التضخم:

وصل معدل التضخم الشهري، خلال فبراير 2022، الى (0.24%)، بالمقارنة مع (0.8%) لشهر يناير السابق (وبمعدل نمو سالب بلغ -80%). أما على المستوى السنوي فبلغ المعدل، في فبراير 2022، حوالي (4.37%)، مقارنة مع (4.3%) في الشهر السابق (وبمعدل نمو موجب بلغ 1.6%). ويوضح الشكل (1) تطور معدلات التضخم السنوية، والشهرية، خلال العام الماضي المنتهي في فبراير 2022.

الشكل (1)



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، التقارير الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين

وقد تركز أعلى معدل تضخم إجمالي، شهريا، في مجموعة "الأغذية والمشروبات" (0.69%)) بسبب ارتفاع أسعار المجموعات الفرعية الخاصة بالحبوب والخبز واللحوم والدواجن والأسماك والأطعمة البحرية والألبان والجبن والبيض والزيت والدهون والفواكه المجمدة والطازجة والمجففة والخضروات المجمدة والطازجة والمجففة ومواد غذائية أخرى والمشروبات مع استقرار أسعار السكر ومنتجاته، و"الترفيه والثقافة" (0.41%)، و"السلع والخدمات الأخرى"، سلع وخدمات العناية والأمتعة الشخصية، (0.33%). أما على المستوى السنوي، فقد تجسد أكبر ارتفاع في مجموعة "التعليم" (18.8%)، ثم "الأغذية والمشروبات" (7.3%)، و"الكساء والملبوسات القدم" (5.35%).

أما معدل التضخم (الأساسي)، أي باستبعاد الأغذية والمشروبات، أو باستبعاد خدمات السكن، فقد وصل المعدل الشهري، خلال فبراير 2022، بعد استبعاد الأغذية والمشروبات الى (0.08%)،

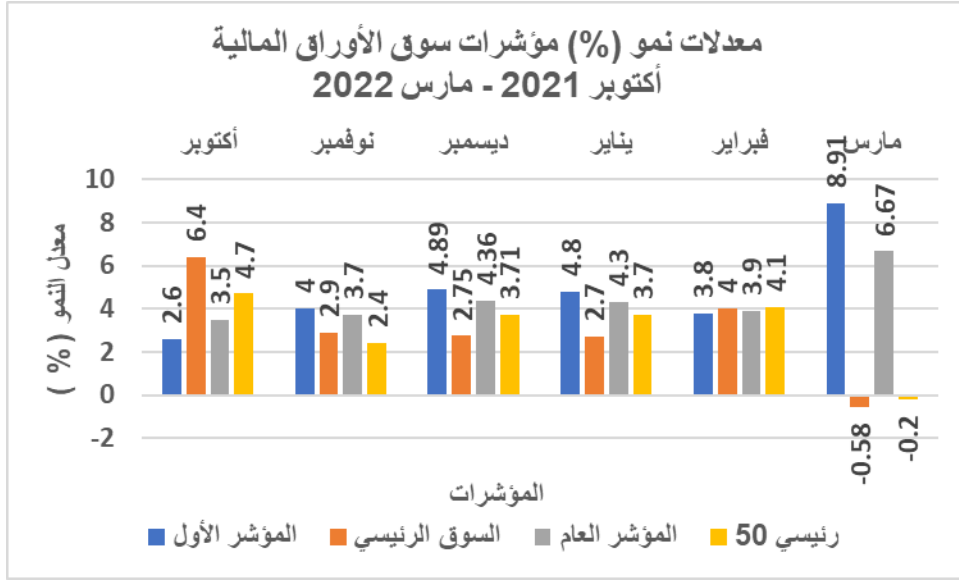
والسنوي الى (3.72%). وفي حالة استبعاد خدمات السكن، وصل المعدل الشهري الى (0.32%)، و (5.38%)، تباعا.

4.1 سوق الأوراق المالية:

حقق السوق مكاسب رأسمالية، خلال مارس 2022، وصلت الى حوالي (2.5) مليار دينار، مع وصول القيمة السوقية للسوق الى حوالي (46.8) مليار دينار، وبمعدل نمو بلغ نحو (5.7%) عن الشهر السابق. في حين بلغ المتوسط اليومي للسيولة النقدية، خلال مارس، حوالي (70.8) مليون دينار، وبنمو يقدر بحوالي (1.7%) عن الشهر السابق.

اما على مستوى المؤشرات، فقد حقق مؤشرين مكاسب إيجابية، خلال مارس بالمقارنة مع شهر فبراير السابق، المؤشر الأول الذي حقق نموا بلغ (8.9%)، والمؤشر العام بمعدل نمو (6.6%). ويعود هذا النمو الإيجابي الى موجة شراء الأسهم القيادية والتشغيلية، وبشكل خاص أسهم البنوك، وتلك التي الشركات التي أعلنت نتائج مالية مشجعة عن عام 2021. أما المؤشرين الآخرين فقد حققا نموا سالباً. حيث وصل النمو في حالة المؤشر الرئيسي الى (-5.8%)، وفي حالة رئيسي 50 حوالي (-0.20%). ويعود ذلك الى جني الأرباح التي شملت اسهم السوق الرئيسي في الأشهر الماضية. ويوضح الشكل (2) معدلات نمو المؤشرات الأربعة خلال الستة أشهر الأخيرة، المنتهية في مارس 2022.

الشكل (2)



المصدر: موقع البورصة

وعلى المستوى القطاعي، حققت (8) قطاعات نموا في المؤشرات، خلال مارس، وتصدر هذه القطاعات البنوك، والخدمات المالية، والإتصالات. أما القطاعات الخمسة الباقية، فقد حققت انخفاضا في مؤشراتهما، وتصدر هذه القطاعات الرعاية الصحية، والطاقة، والتكنولوجيا.

واعتمادا على "كمية" التداول، خلال شهر مارس 2022، احتل قطاع "الخدمات المالية" المرتبة الأولى، وبعده أسهم وصل الى حوالي (2.502) مليار سهم (أو بنسبة 44.4% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة البالغة حوالي 5.630 مليار سهم). يليه قطاع "البنوك" (حوالي 1.437 مليار سهم، و25.52% ، تباعا)، ثم قطاع "العقار" (حوالي 884.521 مليون سهم، و15.71%، تباعا).

وفي مجال "قيمة" الأسهم جاء قطاع "البنوك" في المقام الأول (حوالي 711.605 مليون دينار، وبنسبة تقدر بنحو 45.65% من إجمالي قيمة الأسهم البالغة في حدود 1.558 مليار دينار). ثم

قطاع "الخدمات المالية" في المرتبة الثانية (حوالي 398.610 مليون دينار، و25.57%، تباعا)،
وقطاع "الصناعة" في المرتبة الثالثة (حوالي 163.031 مليون دينار، و10.46%، تباعا).

5.1 التطورات النقدية:

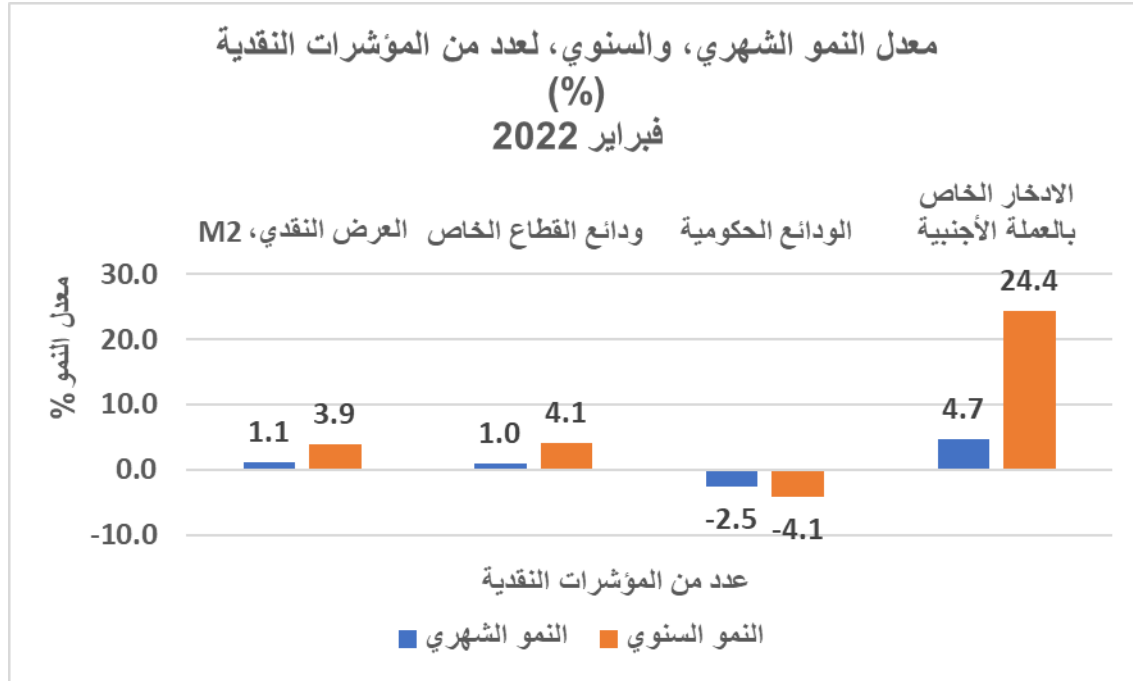
صدر عن بنك الكويت المركزي، في 14 أبريل 2022، جداول المؤشرات النقدية لشهر فبراير من نفس العام. وباحتساب معدلات النمو الشهرية (يناير / فبراير 2022)، والسنوية (فبراير 2021 / فبراير 2022)، تبين النمو الموجب لمؤشر "العرض النقدي M2" (1.1% شهريا، و3.9%). ويعزى معدل النمو الشهري الى العوامل المؤثرة في هذا العرض، والتي يدرجها البنك تحت التغيرات في "صافي التغيرات الشهرية في الأصول المحلية"، بحوالي (من 296.6 في يناير الى 638.9 مليون دينار في فبراير 2022)، وتحت التغيرات في "صافي التغير الشهري بالأصول الأجنبية" (من 407.2 في يناير الى -197.2 مليون دينار في فبراير 2022). أما معدل نمو العرض النقدي، السنوي، فيعزى الى "صافي التغيرات السنوية بالأصول المحلية" (من 272.5 في فبراير 2021 الى 638.9 مليون دينار في فبراير 2022)، والى التغيرات في "صافي التغير الشهري بالأصول الأجنبية (من -567.6 في فبراير 2021 الى -197.2 مليون دينار في فبراير 2022).

أما مؤشر "ودائع القطاع الخاص" فقد حقق نموا شهريا بلغ حوالي (1%)، وسنويا (4.1%). ويعود النمو الشهري الى انخفاض مكون "الودائع تحت الطلب" (من 11088.3 في يناير الى 10911.1 مليون دينار في فبراير 2022)، والارتفاع في المكون الثاني من الودائع الخاصة، وهو "شبه النقود" (من 37933.3 في يناير الى 38294.5 مليون دينار في فبراير 2022). أما نمو الودائع الخاصة، على أساس سنوي، فيعزى، أيضا، الى الارتفاع في المكون الأول "الودائع

تحت الطلب" (من 10606.4 في فبراير 2021 الى 10911.1 مليون دينار في فبراير 2022)، وكذلك الارتفاع في المكون الثاني "شبه النقود" (من 36774.5 في فبراير 2021 الى 38294.5 مليون دينار في فبراير 2022).

في حين شهدت "الودائع الحكومية" نموا سالبا شهريا، وسنوياً (-2.5%، و-4.1%، تبعاً). وذلك يعود، أساساً، الى الانخفاض الشهري في الودائع تحت الطلب، والودائع بأجل (بمبلغ -34.7، و 152.6 مليون دينار، تبعاً). ورغم ارتفاع الودائع تحت الطلب، سنوياً، بمبلغ (109.6)، إلا أن الودائع بأجل إنخفضت بمبلغ (416.5 مليون دينار). في كان هناك توجه النمو الموجب للإيداع الخاص بالعملة الأجنبية شهرياً وسنوياً (4.7% و 24.4%، تبعاً). ويوضح الشكل (3)، تطورات معدل لنمو الشهري، والسنوي، الخاص بالمؤشرات النقدية المشار إليها أعلاه.

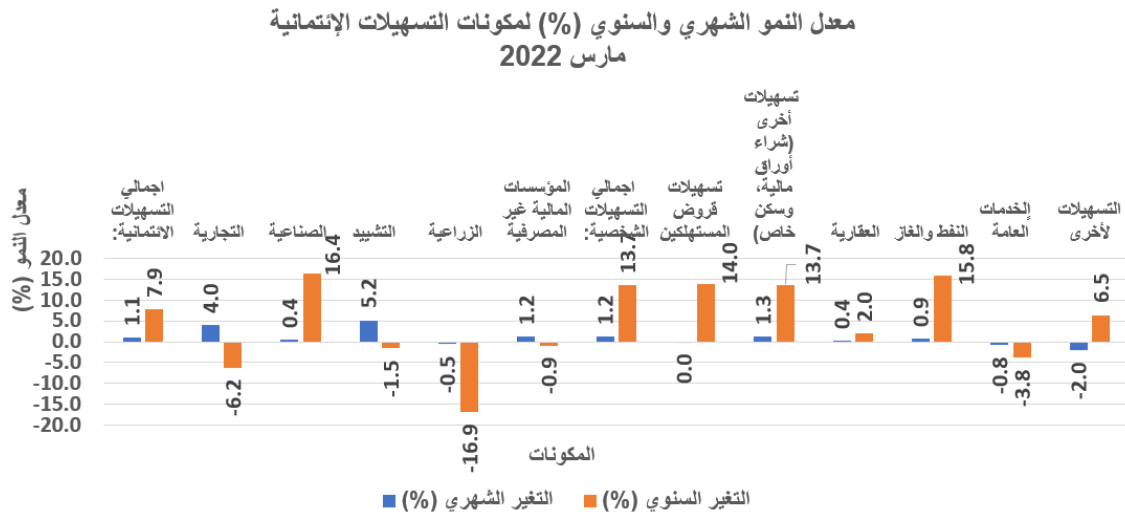
الشكل (3)



المصدر: محتسبة من بيانات المؤشرات النقدية، موقع بنك الكويت المركزي

وفي حالة مؤشرات التسهيلات الائتمانية، فبرابر 2022، فقد حققت قيمة إجمالي هذه التسهيلات معدل نمو موجب شهريا وسنوياً (1.1% و 7.9%)، وتمتعت أغلب قطاعات التسهيلات الائتمانية بنمو موجب، على أساس شهري (ماعدا الزراعة، والخدمات العامة، والتسهيلات الأخرى). أما سنوياً فأن سبعة، من مجموع (12) قطاع، شهدت نمو موجب وبمعدلات مرتفعة، مثل الصناعة، والقروض الشخصية، والنفط والغاز، والتسهيلات الأخرى، في حين كان هناك نمو سالب لبقية القطاعات الخمس الأخرى أعلاها في القطاع الزراعي، ثم التجاري، والخدمات العامة. ويوضح الشكل (4) معدلات النمو الخاصة في مختلف قطاعات التسهيلات الائتمانية.

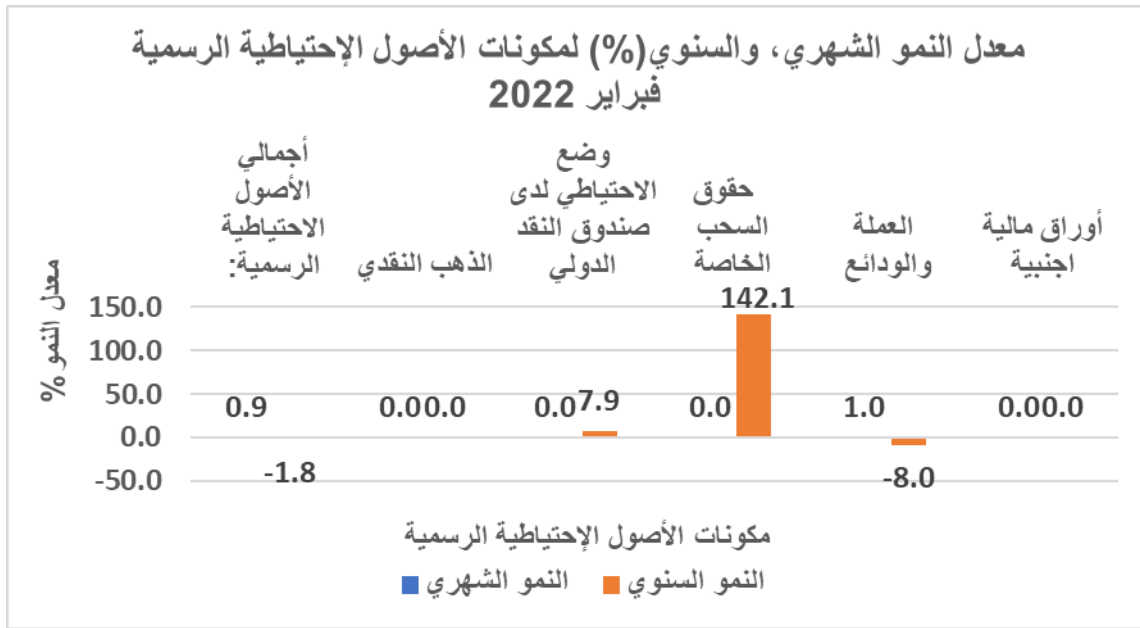
(4)



المصدر: محتسبة من بيانات المؤشرات النقدية، موقع بنك الكويت المركزي

وأخيراً، أوضحت المؤشرات النقدية وضع الأصول الإحتياطية الرسمية ومكوناتها، في فبراير 2022، والتي نمت، كإجمالي، بنحو (0.9%) شهرياً، و(-1.8%) سنوياً. علماً بأن آخر تقدير لهذه الإحتياطيات هو (14015.6) مليون دينار في فبراير 2022. ويوضح الشكل (5) معدلات نمو الإحتياطي، ومكوناته، شهرياً وسنوياً.

الشكل (5)

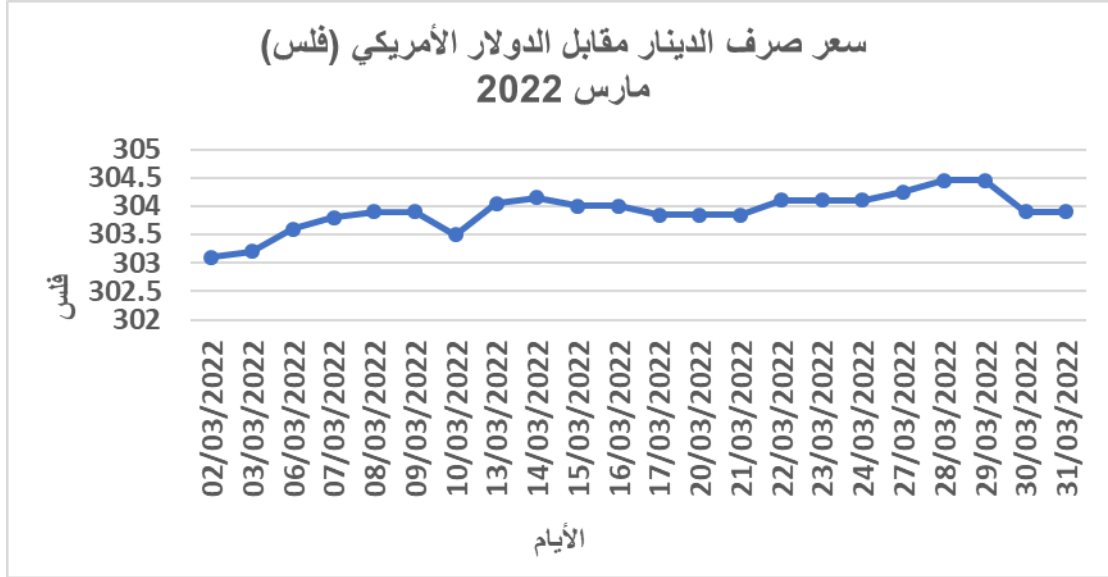


المصدر: محتسبة من بيانات المؤشرات النقدية، موقع بنك الكويت المركزي

6.1 أسعار الصرف:

حقق سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، في أول شهر مارس 2022، مستوى بلغ (303.1) فلس، مقابل (339.137) فلس آخر الشهر، وبمعدل نمو (0.60%). مع أعلى مستوى عند (304.45) فلس. ويوضح الشكل () تطور هذا السعر خلال فبراير 2022.

الشكل (6)



المصدر: موقع بنك الكويت المركزي

أما سعر صرف الدينار مقابل اليورو، خلال فبراير، فقد كان أول الشهر (337.093) فلس، وآخر

الشهر (339.137) فلس (وهو أعلى سعر صرف في هذا الشهر)، أي بمعدل نمو (0.6%).

ويوضح الشكل (7) تطور هذا السعر، خلال الشهر المذكور.

الشكل (7)



المصدر: موقع بنك الكويت المركزي

وأخيرا وصل سعر صرف الدينار مقابل الجنيه الأسترليني، أول شهر فبراير 2022، الى (403.578) فلس، وآخر الشهر (398.489) فلس، وبمعدل نمو سالب (-1.26%). مع وصول أعلى سعر، خلال الشهر، الى (406.394) فلس. ويوضح الشكل (8) تطور السعر خلال الشهر المذكور.

الشكل (8)



المصدر: موقع بنك الكويت المركزي

ثانيا: التطورات النفطية:

1.2 اجتماع المجلس الوزاري، مارس 2022، لأوبك:

قرر المجلس في اجتماعه رقم (27)، في 31 مارس 2022، زيادة الإنتاج (إضافة الى ما كان مقررا بمقدار 400 ألف برميل / يوم بالشهر بدء من أبريل 2022) بمقدار (432) ألف برميل / يوم، شهريا، بدء من أول مايو 2022. وذلك حسب الجدول (1) أدناه.

الجدول (1)

مستويات الإنتاج المطلوبة، حسب الدول والكتل، منذ مايو 2022

البلد / الكتل	مستوى الإنتاج، مليون برميل / يوم
بلدان أوبك:	
الجزائر	1.013
أنغولا	1.465
الكونغو	0.312
غينيا الإستوائية	0.122
الغابون	0.179
العراق	4.461
الكويت	2.694
نيجيريا	1.753
السعودية	10.549
الإمارات	3.040
البلدان غير الأعضاء في أوبك:	
أذربيجان	0.688
البحرين	0.197
بروناي	0.098
كازاخستان	1.638

0.571	ماليزيا
1.753	المكسيك
0.846	عمان
10.549	روسيا
0.072	السودان
0.124	جنوب السودان
25.589	أوبك (10 بلدان)
16.537	البلدان غير الأعضاء في أوبك (10 بلدان)
42.126	أوبك +

2.2 الإنتاج والأسعار:

وصل إنتاج أوبك، خلال مارس 2022، الى حوالي (28.557) مليون برميل / يوم، وبارتفاع بلغ

(57) ألف برميل / يوم عن شهر فبراير السابق. وتركزت اكبر الزيادة في الإنتاج في حالة

السعودية (54 ألف برميل/ يوم)، ثم الإمارات (23 ألف)، والجزائر (14 ألف برميل / يوم). مع

انخفاض الإنتاج في حالة ليبيا (-37 ألف)، ونيجيريا (-24 ألف). أما في حالة دولة الكويت فقد

ارتفع الإنتاج، خلال مارس، ليصل الى (2.639) مليون برميل / يوم، وبارتفاع بلغ (25 ألف).

ويوضح الشكل (9) تطور إنتاج النفط الكويتي، خلال العام الماضي، شهريا، المنتهي في مارس

.2022

الشكل (9)



المصدر: OPEC, Oil Monthly Report, April 2022.

وفي مجال الأسعار النفطية، فقد ارتفعت وبشكل مستمر للشهر الثالث. حيث ارتفع سعر برميل أوبك المرجعي، في مارس 2022، ليصل الى متوسط يبلغ (113.48) دولار / برميل، وبارتفاع (19.53) دولار / برميل عن سعر شهر فبراير السابق. وفي حالة دولة الكويت، ارتفع متوسط سعر برميل النفط المصدر، خلال مارس، ليصل الى (113.28) دولار / برميل، وبارتفاع بلغ (19.44) دولار / برميل عن شهر فبراير السابق. ويوضح الشكل (10) تطور متوسط سعر برميل النفط الكويتي المصدر الشهري خلال العام، المنتهي في شهر مارس 2022.

الشكل (10)



المصدر: OPEC, Oil Monthly Report, April 2022.

3.2 معدل النمو الاقتصادي العالمي:

تمّ خفض معدل النمو، وفقاً لتقديرات شهر مارس 2022، للاقتصاد العالمي ليكون (3.9%) بدلاً من (4.2%) حسب تقديرات شهر فبراير السابق. وذلك بسبب تطورات الحرب الأوكرانية / الروسية ونتائجها على الأداء الاقتصادي الدولي. وعلى مستوى الدول المتقدمة تمّ خفض معدل نمو الاقتصاد الأمريكي لعام 2022 ليصبح (3.8%)، بدلاً من (4%). ونفس اتجاه الخفض في حالة منطقة اليورو من (3.9%) إلى (3.5%)، وكذلك الصين من (5.6%) إلى (5.3%). ويوضح الجدول (2) تقديرات معدل النمو للعالم وعدد من الأقاليم الاقتصادية، والبلدان المتقدمة والناشئة، لعام 2022، حسب تقديرات شهر مارس بالمقارنة مع تقديرات شهر فبراير السابق.

جدول (2)

تقديرات معدلات النمو حسب شهر مارس لعام 2022
والتغير عن تقديرات شهر فبراير من نفس العام (%)

روسيا	الهند	الصين	اليابان	المملكة المتحدة	منطقة اليورو	الولايات المتحدة	منظمة التعاون الاقتصادي	العالم	
-2.0	7.2	5.3	1.9	3.7	3.5	3.8	3.4	3.9	عام 2022
-4.7	0.0	-0.3	-0.3	-0.4	-0.4	-0.2	-0.2	-0.3	التوقعات عن شهر فبراير 2022

المصدر: OPEC, Oil Monthly Report, April, 2022.

4.2 الطلب العالمي على النفط:

كما هو شأن معدل النمو العالمي، خفضت تقديرات شهر مارس 2022 للطلب العالمي على النفط لعام 2022، بحوالي (-0.41) مليون برميل / يوم، مقارنة بتقدير شهر فبراير السابق، و ليصل التقدير الى حوالي ((100.50) مليون برميل / يوم. إلا أن تقدير هذا الطلب، لعام 2022، يفوق نظيره لعام 2021 (والمقدر بحوالي 96.82 مليون برميل / يوم) بحوالي (3.68) مليون برميل / يوم. ويعكس الإنخفاض في هذا الطلب العالمي على النفط لعام 2022، حسب تقديرات مارس، توقعات انخفاض معدل النمو العالمي بفعل عوامل عدم الاستقرار السياسية العالمية، وتطورات تحور فيروس كورونا في عدد من البلدان. ويوضح الجدول (3) توقعات معدلات النمو لعام ، حسب تقديرات شهر مارس 2022 بالمقارنة مع معدلات عام 2021.

جدول (3)

توقعات الطلب العالمي على النفط لعام 2022، حسب تقديرات شهر مارس نفس العام،
وبالمقارنة مع توقعات عام 2021
(مليون برميل/ يوم)

الطلب العالمي على النفط		الأقاليم
النمو 2022/2021	التوقع لعام 2022	
1.09	25.33	القارة الأمريكية
0.89	20.82	منها: الولايات المتحدة
0.59	13.66	القارة الأوروبية
0.18	7.59	آسيا الباسيفيكية
1.86	46.61	مجموع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
0.48	15.04	الصين
0.34	5.10	الهند
0.54	9.16	آسيا الأخرى
0.16	6.47	أمريكا اللاتينية
0.26	8.25	الشرق الأوسط
0.13	4.39	أفريقيا
-0.08	3.53	روسيا
-0.02	1.19	دول اتحاد سوفيتي سابق أخرى
0.01	0.76	دول أوربية أخرى
1.81	53.89	مجموع الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون
3.67	100.50	العالم
4.15	100.91	تقدير الشهر السابق
-0.48	-0.41	التعديل

المصدر: OPEC, Oil Report, April 2022

5.2 العرض العالمي من النفط:

وفقاً لتقديرات شهر مارس 2022، تمّ خفض عرض البلدان غير الأعضاء في أوبك ، لعام 2022، بحوالي (0.32) مليون برميل / يوم، وليصل التخفيض الى (2.7) مليون برميل / يوم، مقارنة مع (3.02) مليون برميل / يوم حسب تقديرات شهر فبراير السابق. ويعود ذلك، أساساً، الى إعادة تقدير العرض النفطي الروسي. أما تقديرات شهر مارس للعرض النفطي الأمريكي، لعام 2022، فقد ارتفعت بحوالي (1.29) مليون برميل / يوم، مقارنة مع تقديرات عام 2021. ويتوقع أن تكون البلدان التالية هي المصدر الرئيسي لإرتفاع العرض النفطي عام 2022، حسب تقديرات شهر مارس: الولايات المتحدة، وروسيا، والبرازيل، وكندا، وكازاخستان، وغيانا، والنرويج. مع توقع نمو إنتاج أوبك من الغاز الطبيعي المسال (NGL) بحوالي (0.1) مليون برميل / يوم لعام 2022. ويوضح الجدول (4) تقديرات الطلب العالمي على العرض السائل لعام 2022، ومقارنته مع علم 2021.

الجدول (4)

تقديرات الإنتاج السائل للدول غير الأعضاء في أوبك، حسب تقديرات مارس 2022
بالمقارنة مع عام 2021 (مليون برميل/يوم)

التغير عن 2021	توقع عام 2022	الأقاليم
1.47	26.63	الإنتاج السائل في الدول غير الأعضاء في أوبك:
1.29	19.04	الدول الأمريكية:
0.10	3.86	منها الولايات المتحدة الأمريكية
0.02	0.52	الدول الأوروبية
1.60	31.01	الدول الآسيوية الباسيفيكية
1.60	31.01	مجموع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
0.08	4.38	الصين
0.02	0.79	الهند
-0.03	2.38	آسيا الأخرى
0.28	6.23	أمريكا اللاتينية
0.11	3.35	الشرق الأوسط
-0.07	1.27	أفريقيا
0.43	11.23	روسيا
0.19	3.12	دول الاتحاد السوفيتي السابق الأخرى
-0.01	0.10	دول أوروبية أخرى
0.99	32.86	مجموع البلدان غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي
2.59	63.87	مجمع إنتاج الدول غير الأعضاء في أوبك
0.11	2.39	عوائد التكرير
2.70	66.26	مجموع الإنتاج السائل في البلدان غير الأعضاء في أوبك
3.02	66.59	التقدير السابق
-0.32	-0.33	التعديل

المصدر: OPEC, Oil Report, April, 2022

6.2 التجارة النفطية، والمخزون لنفطي:

أوضحت آخر الإحصاءات ارتفاع الواردات النفطية الأمريكية على أساس شهري، خلال مارس 2022، بحوالي (3%)، لتصل الى (6.4) مليون برميل / يوم. مع وصول الصادرات النفطية الأمريكية الى (3.1) مليون برميل / يوم خلال نفس الشهر، بعد انخفاضها سابقا.

أما الواردات النفطية الصينية، خلال فبراير 2022، فقد انخفضت، لتصل الى (9.5) مليون برميل / يوم، بعدما شهدت ارتفاعا بالشهر السابق. وذلك انخفاض الاستهلاك بعد السنة الصينية الجديدة.

في حين ارتفعت الواردات النفطية الهندية ، في فبراير 2022، لتصل الى (4.6) مليون برميل / يوم. وذلك بسبب استمرار تنامي الطلب المحلي بعد تراخي الموجة الثالثة من جائحة كوفيد.

كما ارتفعت الواردات النفطية اليابانية، خلال فبراير 2022، لتصل الى (2.8) مليون برميل / يوم، مدعّمة بطلب التدفئة الشتوي، وارتفاع الصادرات من المنتجات النفطية.

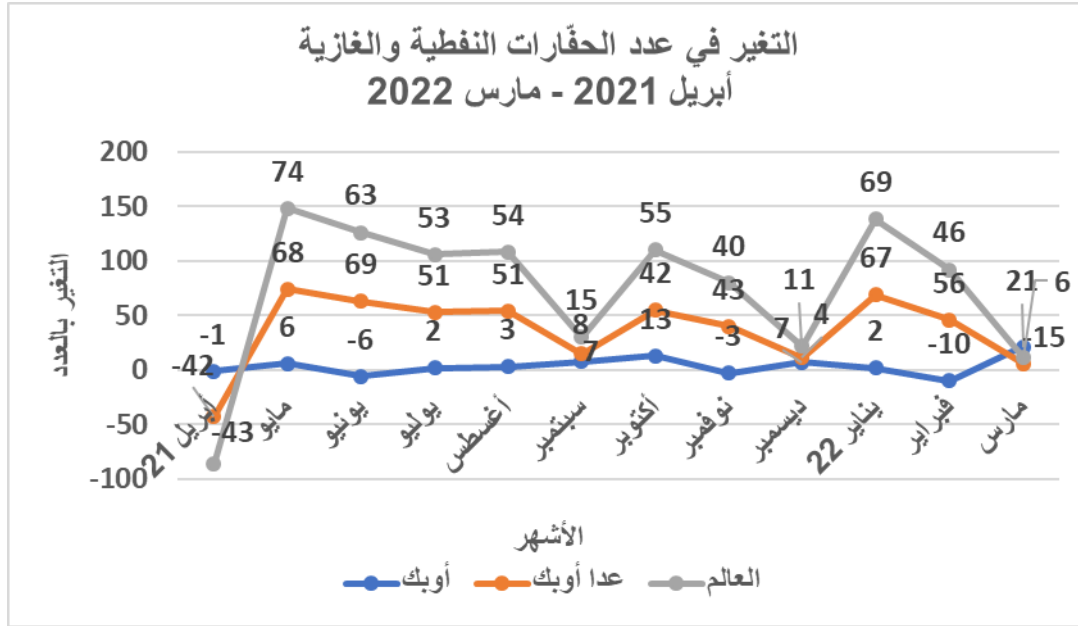
وبقدر تعلق الأمر بالمخزون التجاري النفطي، تشير الاحصاءات الى انخفاض المخزون، خلال فبراير 2022، في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، على أساس شهري، بحوالي (22.8) مليون برميل / يوم، وليصل الى حوالي (2,599) مليون برميل / يوم. ويعتبر هذا المستوى من المخزون أقل من نظيره في العام السابق بنحو (372) مليون برميل. كما انخفضت أيام تغطية المخزون ، في المنظمة، بحوالي (0.6) يوم في فبراير 2022، ولتصل الى (57.3) يوم.

وتوضح الإحصاءات الأمريكية الأولية، لشهر مارس 2022، انخفاض المخزون النفطي التجاري بحوالي (11.4) مليون برميل، وليصل الى (1,144) مليون برميل / يوم. ويعتبر هذا المستوى أقل بحوالي (157.9) مليون برميل عن مستوى العام السابق.

7.2 عدد الحفّارات:

ارتفع عدد الحفّارات النفطية والغازية، خلال مارس 2022، بنحو (6) حفّارة على المستوى العالمي، منها (21) في بلدان أوبك، و(-15) في البلدان غير الأعضاء في أوبك. وتركز أكبر ارتفاع ضمن أوبك في السعودية، والإمارات (7 لكل منهما)، ثم الجزائر (4)، ونيجيريا (2). أما في البلدان غير الأعضاء في أوبك فقد تركّز أكبر ارتفاع في الولايات المتحدة (28)، وانخفاض كبير في كندا (-48). ويوضح الشكل (11) تطور تغيير عدد الحفّارات، على أساس شهري، خلال العام الماضي المنتهي في مارس 2022.

الشكل (11)



المصدر: OPEC, Monthly Oil Reports

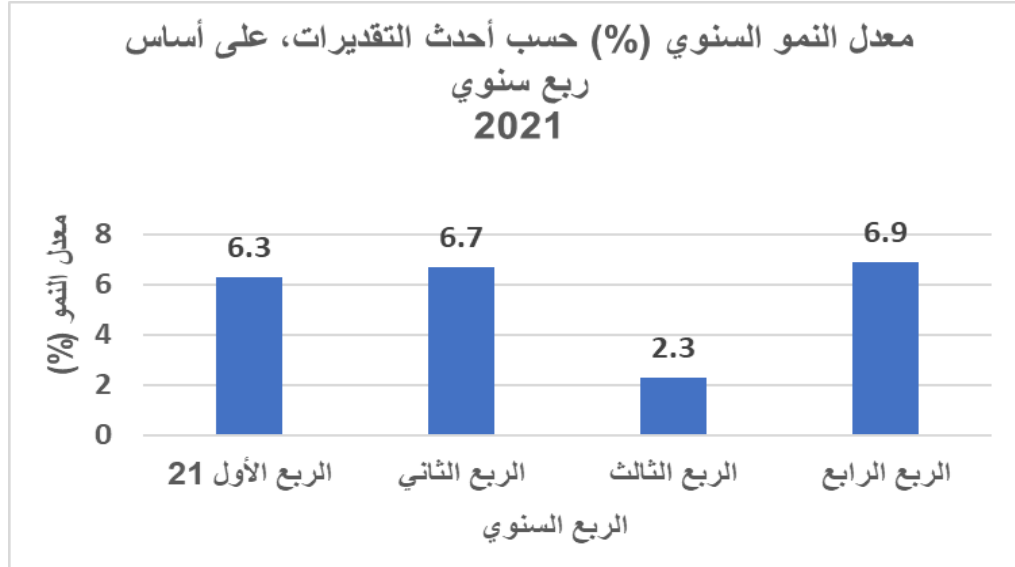
ثالثاً: التطورات الاقتصادية الدولية:

2.3 الولايات المتحدة الأمريكية:

1.2.3 الناتج المحلي الإجمالي:

وصل معدل النمو (الحقيقي)، على أساس سنوي، في الربع الرابع 2021، الى (6.9%)، وفقاً للتقدير (الثالث) والأخير. وذلك بالمقارنة مع (2.3%) في الربع الثالث. وتتجسد مصادر أو مكونات النمو، في الربع الرابع، في إجمالي الاستثمار المحلي الخاص (+36.7%)، وفي الصادرات (+22.4)، منها صادرات سلعية (+23.4%)، وخدمية (+19.9%)، والإنفاق على الإستهلاك الخاص (+2.5%). مع نمو الواردات بنحو (17.9%). ويوضح الشكل (12) تطور معدلات النمو الحقيقية، على أساس ربع سنوي، لعام 2021.

الشكل (12)



المصدر: US, BEA Website

في حين حقق النمو (الإسمي)، في الربع الرابع 2021، معدلا بلغ (14.5%)، على أساس سنوي، وبارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي بلغ (800.5) مليار دولار، ولتصل قيمة الناتج الأسمية الى (24) مليار دولار.

2.2.3 البطالة:

إنخفض معدل التضخم، خلال شهر مارس 2022، بالمقارنة مع فبراير السابق، بحوالي (0.2%) ، وقابله إنخفاض ، أيضا، بعدد العاطلين بحوالي (318) ألف، وليصل عدد العاطلين الى ما يقرب من (6) مليون. ووصل معدل البطالة السنوي، في مارس، الى (3.6%). وبالمقارنة مع الوضع قبل الجائحة، فبراير 2020، كان عدد العاطلين حوالي 5.7 مليون، ومعدل البطالة (3.5%). ويوضح الشكل (13) تطور معدل البطالة خلال العام الماضي المنتهي في مارس 2022.

الشكل (13)



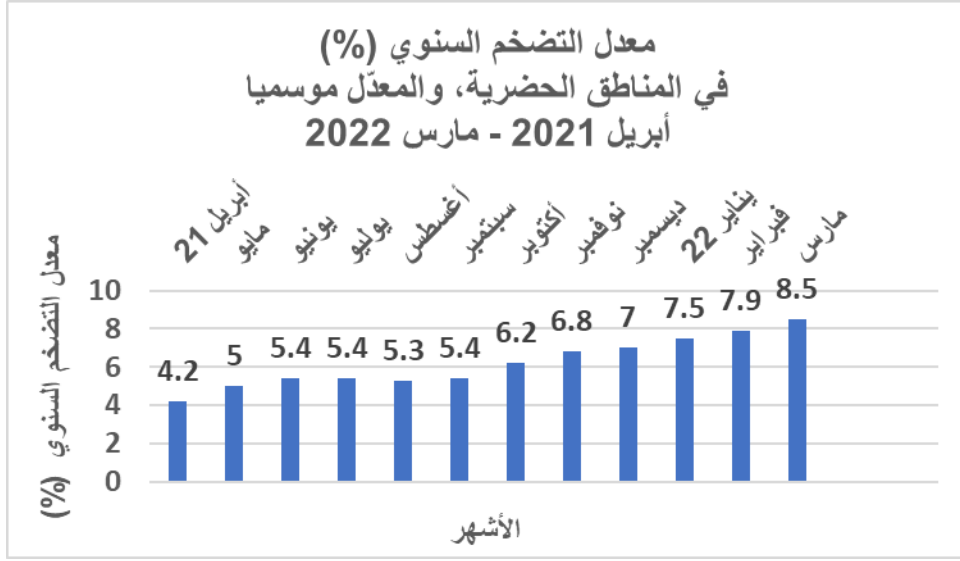
المصدر: US, BLS Website

وقد تركز اكبر معدل للبطالة، خلال مارس، بفئة "المراهقين" (10%)، ثم "السود" (6.2%)، و" ذوي الأصول الإسبانية" (4.2%)، و"البالغين من الذكور" (3.4%)، و "البالغين من الإناث" (3.3%). أما فترة التعطل فقد بلغ اكبر عدد من المتعطلين في الفترة "أقل من 5 أسبوع" (حوالي 2.2 مليون)، فترة "5-14 أسبوع" (حوالي 1.7 مليون)، وفترة "27 أسبوع وأكثر" (نحو 1.4 مليون)، وأخيرا فترة "15 – 26 أسبوع (نحو 571 ألف).

3.2.3 التضخم:

ارتفع معدل التضخم الشهري، المعدّل موسمياً، خلال مارس 2022، بنحو (1.2%) عن شهر فبراير السابق. وتركز الارتفاع في مجموعة "الطاقة" (11%) ومن ضمنها زيت الوقود (22.3%) وجميع أنواع الكازولين (18.3%) و سلع الطاقة (18.1%). ثم مجموعة "الأغذية" (1%). أما معدل التضخم السنوي، في مارس، فقد وصل الى (8.5%)، وهو الأعلى منذ أربعين عام. وتركز هذا المعدل في مجموعة "الطاقة" (32%)، ومنها زيت الوقود (70.1%) و سلع الطاقة (48.3%) والكازولين (48%). ثم الأغذية (8.8%). ويوضح الشكل (14) تطور معدل التضخم السنوي خلال العام الماضي المنتهي في مارس 2022.

الشكل (14)



المصدر: US, BLS Website

3.3 الاتحاد الأوروبي:

1.3.3 الناتج المحلي الإجمالي:

لم يتم إصدار إحصاءات عن الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد عن الربع الأول من عام 2022، لغاية ساعة اعداد التقرير.

2.3.3 التضخم:

يتوقع مكتب الإحصاء الأوروبي، بتقريره الصادر في 1 أبريل 2022، أن يصل معدل التضخم على أساس سنوي، في مارس من نفس العام المذكور، الى (7.5%) مقارنة (5.9%) في شهر فبراير السابق. وتركز أكبر معدل للتضخم سنويا، على أساس المجموعات، في مجموعة الطاقة التي حققت

(44.7%)، في مارس، مقارنة مع (32%) في فبراير، ثم الأغذية غير المعالجة (7.8% و 6.2%)، تباعا). ويوضح الشكل (15) تطور معدل التضخم، على أساس سنوي، خلال العام الماضي، المنتهي في مارس 2022.

الشكل (15)



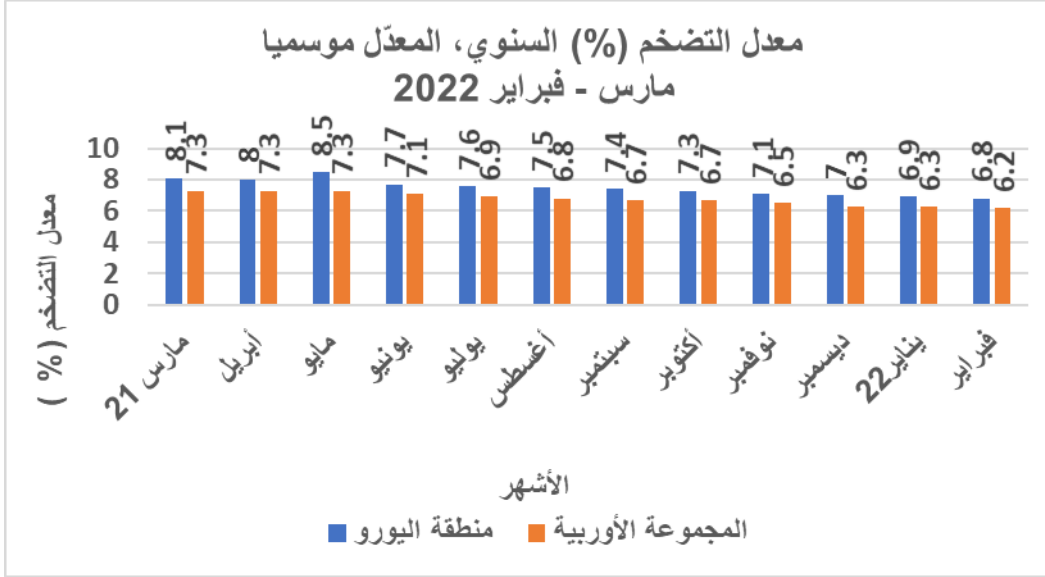
المصدر: Eurostat Website

3.3.3 البطالة:

وصل معدل التضخم، على أساس سنوي، في منطقة اليورو، خلال فبراير 2022، الى (6.8%) مقارنة مع (6.9%) في الشهر السابق. مع وصول المعدل في المجموعة الأوروبية الى (6.2%) ، و(6.3%)، تباعا). اما عدد العاطلين فقد وصل، خلال فبراير، في المجموعة الأوروبية، الى حوالي (13.267) مليون، منهم (11.155) مليون في منطقة اليورو. وانخفض عدد العاطلين مقارنة مع

شهر يناير السابق، في حالة المجموعة الأوروبية، بحوالي (221) ألف، وفي حالة منطقة اليورو بحوالي (181) ألف. ويوضح الشكل (16) تطور معدلي التضخم، للمجموعة والمنطقة، خلال العام السابق المنتهي في فبراير 2022.

الشكل (16)



المصدر: Eurostat Website

وقد تركز أكبر معدل للبطالة، على أساس سنوي، خلال فبراير، في "إسبانيا" (12.6%)، ثم "اليونان" (11.9%)، ثم "إيطاليا" (8.5%). وتركز أقل معدل للبطالة في جمهورية "الجيك" (2.4%)، ثم "بولندا" (3%)، و"ألمانيا، ومالطا" (3.1%).